واحترزنا بقولنا في كلمة واحدة عما اجتمع فيه الامثال في كلمتين نحو أوو او نصر او بيان
الاجتماع في حالة بقاء الواو وهو ان فاء الفعل قد يقع واوًا فلو زيدت عليها واو اخرى للمخاطب
ودخلت عليها الواو للعطف لاجتمع الامثال المستكرهة فلما علموا ان زيادة الواو مستكرهة
أبدلوا منها التاء لانها كثيرًا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل فيهما اوراث
ووجاه ثم جعلت الغايبة تبعًا للمخاطب في التاء في المضارع لانها في الماضي جعلت
تابعة له مع ان الماضي اصل وجعلها تابعة له في الفرع اولى وفرقوا فيه بينهما
بالسكان التاء لعدم امكان اسكانه لوقوعه اولا بخلاف الماضي فان الاسكان فيه ممكن
لعدم وقوعها اولا والا بالتحريك اذ في الضمير وقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول ولا باك لوقوع
الالتباس بلغة اخرى فان قيل ان في الفتح الالتباس بين المذكر والمؤنث فلم لم يفرقوا بينهما
اجيب بان التغيير التقديري معتبر عندهم نحو كفلك للواحد والجمع قال الله تعالى في الفلك
المشحون وقال الله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة فالضمة في الاول اصلية
كضمة برد وفي الثاني عارضية كضمة سُقُف لانه جمع الكثير فلا بد له من تغيير ما سواء كان
بزيادة ارجال في رجل او بنقصان كازرٍ او بتغيير لهيئة كسقف في سقف فلا وجود لاو
لين في فلك فتعين الثالث وتقدير التغيير في المضارع من حيث ان تاء للمخاطب
اصلها واو بخلاف التاء التانث فهي باقية على حالها ثم قصدوا بزيادة الالف للمتكلم
الواحد بوجهين الاول طلب التوافق لاول اناد الثاني ان الالف من مبدإ المخارج لانه
من اقصى الحلق وهو مبدإ المخارج والمتكلم هو الذي يبدأ بالكلام فناسب الالف ثم ركبوا
ها للبستبدإ الابتدا بها فلما لم شيء من حروف المد واللين لان يزاد للمتكلم وغيره قصدوا
الى زيادة حرف قريب منها فوجدوا النون قريبًا منها واليق بزيادتها له لكونها علما للرفع في الماضي

وانما لم

وانما لم يزيدوا هذا الحرف في الماضي مع انه قد كان اما صادرا عن الغايب او عن المخاطب او عن المتكلم
وحده او عنه مع غيره لان الزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي والمزيد ايضا بعد المجرد
فناسب ان يعطى المقدم للمقدم والمؤخر للمؤخر فاذا تحقق هذا فاقول في قولهم الواو والياء للغايب
المذكر والتاء للمخاطب المذكر والغايب المؤنث نظر والصواب ان يقولوا والياء للغايب المذكر والجمع
المؤنث الغايبة والتاء للمخاطب مطلقا والغايبة وبسمها يتفاقب على اوائل هذه الزوايد
الاربع المضارع قال شهاب الدين في شرح الزينية وانما يسمى بذلك لمشابهته الاسم من وجوه
الاول انهما متفقان في الحركات والسكنات نحو ضارب ويضرب وهو ينتقض بالماضي غير الثلاثي
نحو ضارب وضاربة بالماضي الثاني نحو طلب طلبا وهرب هربًا وامثال ذلك كثيرة والوجه
الثاني ان للفعل شيوعًا لكونه صالحا للزمان الحاضر والمستقبل والتكثير والتقليل كشيوع الاسم
نحو رجل كما يختص الاسم بواحد معين بدخول الام كذلك الفعل يختص بالزمان المستقبل
بدخول السين او سوف وبدخول قد بالتقليل وهذا ايضا ينتقض بالماضي فانه يشارك
الاسم في الشيوع اذا كان مجردا عن قد لانه يحتمل القرب والبعد ولا دخل لقد يختص
بالقرب والوجه الثالث وقوع المضارع موقع الاسم نحو زيد يضرب كما تقول زيد ضارب
والوجه الرابع دخول لام الابتداء على كل واحد من الاسم والمضارع وينتقض هذا ايضا
بالماضي لان لام الواقعة بعد لو تختص بالاسم والفعل الماضي خاصة كقولهم والله لئن امنوا
والتقوا المثوبة وقولهم ولو سمعهم لتولوا والوجه الخامس ان الفعل المضارع والاسم
عند اطلاقهما ينبادر الفهم الى الحال نحو زيد يصلي وعمرو مصلٍ قلت للماضي وهو ناقض
ومثل هذا الوجه وان لم يكن لهذا وهو ان الماضي والاسم يشتبه كان في دخول مذ ومنذ علما
دون المضارع وفي دخول تاء التانث التي تلحق باواخرهما دون المضارع وعاطفه يطلان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)